مـــدى الإختـــلاف فـــى نســـب السيـــــــــــولـــــــــــة ونســـب رأس المـــال وقرارات منح الإئتمان بالبنـــوك "دارســـــــــة تطبيقـــــــــــــــة"

أ. د/ محمد زيدان ابراهيم
أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ
كلية التجارة – جامعة المنوفية

أ م د/ محسن عبيد عبد الغفار
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة – جامعة المنوفية

عبدالعزيز أحمد مصطفي
محاسب قانونى

مـــــــدى الإختـــــــلاف فـــى نســـب السيولـــة ونســـب رأس المـــــــال وقـــــــرارات منـــــــح الإئتمـــــــان بالبنـــــــوك

أ. د/ محمد زيدان ابراهيم أ م د/ محسن عبيد عبد الغفار عبدالعزيز أحمد مصطفي

أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ أستاذ المحاسبة المساعد محاسب قانونى
كلية التجارة – جامعة المنوفية كلية التجارة – جامعة المنوفية

الملخـــــــــــــص:

نهدف الدراسة إلى إظهار مدى الإختلاف فى نسب السيولة ونسب رأس المال وقرارات مـــنح الإئتمان وذلك بالتطبيق على عينة من البنوك المصرية وعددها (٧) بنوك للفترة من (٢٠١٦ –٢٠٢٠)، وتوصلت الدراسة إلى رفض الفرض العدم الأول القائل " لا يوجد إختلاف معنوى بـــين البنـــوك فيمـــا يتعلق بنسب السيولة "، وقبول الفرض البديل يوجد إختلاف معنوى بين البنوك فيما يتعلق بنسب السيولة حيث تم قياس السيولة من خلال ثلاثة متغيرات يشير الأول إلى نسبة القروض / الودائـــع ويرمـــز لـــه بالرمز (L1)، بينما يشير الثانى إلى نسبة الودائع / الأصول ويرمز له بالرمز (L2)، بينما يشير الثالث إلى نسبة النقدية وما فى حكمها / الودائع ويرمز له بالرمز (L3)، كما توصلت إلى رفـــض الفـــرض العدم الثانى القائل " لا يوجد إختلاف معنوى بين البنوك فيما يتعلق بنسب رأس المال "، وقبول الفرض البديل يوجد إختلاف معنوى بين البنوك فيما يتعلق بنسب رأس المال، حيث تم قياس نسب رأس المـــال من خلال خمسة متغيرات يشير الأول مقاسا بنسبة رأس المال (رأس المال الأساســـى + رأس المـــال المساند) / الأصول، والتى يرمز لها بالرمز (C1)، بينما كانت النسبة الثانية تقاس بنســـبة رأس المـــال (رأس المال الأساسى + رأس المال المساند) / الأصول الخطرة، والتى يرمز لها بالرمز (C2)، بينمـــا تقاس النسبة الثالثة لرأس المال بنسبة رأس المال (رأس المـــال الأساســـى + رأس المـــال المســـاند) / الودائع، والتى يرمز لها بالرمز (C3)، بينما النسبة الرابعة تقـــاس بنســـبة رأس المـــال (رأس المـــال الأساسى + رأس المال المساند) / (مخاطر البنود داخل الميزانية + مخاطر البنود خارج الميزانيـــة)، والتى يرمز لها بالرمز (C4)، بينما النسبة الخامسة تقاس بنسبة رأس المال (رأس المـــال الأساســـى + رأس المال المساند) / (خطر الإئتمان + خطر التشغيل + خطر السوق) ويرمز لها بالرمز (C5)، كمـــا توصلت الدراسة إلى رفض الفرض العدم الثالث القائل " لا يوجد إختلاف معنوى بين البنوك فيما يتعلق بقرار منح الإئتمان "، وقبول الفرض البديل يوجد إختلاف معنوى بين البنوك فيما يتعلق بقـــرار مـــنح الإئتمان، حيث تم قياس قرار الإئتمان من خلال المتغير (Y) ويقاس بنسبة حجم القروض / الأصول.

الكلمات الإفتتاحية: نسب السيولة، نسب رأس المال، قرارات منح الإئتمان.

The extent of the difference in liquidity ratios, capital ratios, and credit granting decisions in banks - An applied study

Prof. Dr / Mohamed Zedan Ibrahim
Professor of Financial Accounting Faculty of Commerce Menoufia University

Dr / Mohsen Ebied Abdelghaffar
Assistant Professor of Accounting Faculty of Commerce - Menoufia University

Abdel Aziz Ahmed Mostafa Basha
Chartered Accountant

Abstract

The study aims to show the extent of the difference in liquidity ratios, capital ratios, and credit granting decisions, by applying it to a sample of (7) Egyptian banks for the period (2016-2020). banks in relation to liquidity ratios, and accepting the alternative hypothesis, there is a significant difference between banks with regard to liquidity ratios, as liquidity was measured through three variables (L1), while the second refers to the ratio of deposits / assets and is symbolized by the symbol (L2), while the third refers to the ratio of cash and cash equivalents / deposits and is symbolized by the symbol (L3), and also reached the rejection of the second null hypothesis that says "there is no significant difference between banks with regard to capital ratios", and accepting the alternative hypothesis that there is a significant difference between banks with regard to capital ratios, as capital ratios were measured through five variables, the first indicates Measured by the capital ratio (primary capital + auxiliary capital) / assets, which is denoted by the symbol (C1), while the second ratio was measured by the capital ratio (primary capital + supporting capital) / risky assets, which is symbolized by the symbol (C2), while the third capital ratio is measured by the ratio of capital (primary capital + supporting capital) / deposits, which is symbolized by the symbol (C3), while the fourth ratio is measured by the capital ratio (basic capital + supporting capital) / (risk of on-balance sheet items + risk of off-balance sheet items), which is symbolized by the symbol (C4), while the fifth ratio is measured by the capital ratio (primary capital + supporting capital) / (credit risk + operating risk + market risk) and is symbolized by the symbol (C5The study also found the rejection of the third null hypothesis, which says, "There is no significant difference between banks with regard to the decision to grant credit," and accepting the alternative hypothesis, there is a significant difference between banks with regard to the decision to grant credit, as the credit decision was measured through the variable (Y) is measured by the loan/asset volume ratio.

Key words: liquidity ratios, capital ratios, and credit granting decisions.

١/١ مشكلـــــــة الـــدراســـــــــــة:

تتناول الدراسة مدى الإختلاف فى نسب رأس المال ونسب السيولة وقرارات منح الإئتمـــان للبنـــوك العاملة فى مصر. تناولت دراسة Guan & other (2019) تعريف كفاية رأس المال أحـــد أهـــم مؤشـــرات السلامة المالية للقطاع المصرفى لأنه يضمن قدرة هذا القطاع على إستيعاب الخسائر النهائية الناتجة عن بعـــض المخاطر حال ظهور المخاطر. وتناولت دراسة الكيلانى واخرون، (٢٠١٦) تعريـــف الســـيولة (Liquidity) هى قدرة الشركة على تحويل أصل إلى نقدية أو دفع إلتزام قصير الأجل، ويشار إليها على أنها قـــرب مـــوارد الوحدة الإقتصادية وإلتزاماتها من النقدية، لأن معلومات السيولة مهمة للمستخدمين فى تقيـــيم توقيـــت التـــدفقات النقدية المستقبلية وهى ضرورية لتقييم اليسر والمرونة المالية. عرفت دراسة المملوك، (٢٠١٤) الإئتمـــان هـــو القدرة على الإقراض وإصطلاحاً "هو إلتزام جهة لجهة أخرى بالإقراض ". وتوصلت دراسة محمد، (٢٠٢١) من خلال دراسة العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة فى القطاع المصرفى السعودى وذلك بـــالتطبيق علـــى عينة من (٦) بنوك للفترة (٢٠١٠ – ٢٠١٦) وذلك بإستخدام نسب رأس المال وهى نسبة حقوق الملكيـــة إلـــى مجموع الودائع، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالى الأصول، ونسبة رأس المال إلى الأصول الخطـــرة، ونســـبة حقوق الملكية إلى إجمالى القروض واستخدمت فى السيولة النسب التالية نسبة النقدية إلة الودائع الجارية، ونســـبة النقدية إلى مجموع الودائع، ونسبة النقدية إلى مجموع الخصوم ونسبة التوظيف، وتوصلت الدراسة إلى وجـــود علاقة معنوية بين نسب رأيس المال على معدلات السيولة، ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيـــرات نسب رأس المال ومتغيرات السيولة فى القطاع المصرفى السعودى. وتوصلت دراسة عـــزام، (٢٠١٩) إلـــى ضرورة وأهمية إستخدام النظم الخبيرة فى الكشف عن تعرض الشركات لمخاطر الإفلاس ومخـــاطر الإئتمـــان وذلك بإستخدام مجموعة من النماذج الكمية فى التنبؤ بفشل الشركات بالتطبيق على عـــدد (١٤) شـــركة للفتـــرة (٢٠١٢/٢٠١١– ٢٠١٦/٢٠١٥) وأظهرت أن ٥٧% من العينة كانت شركات ناجحـــة ونحـــو ٤٣% كانـــت شركات فاشلة وكانت أهم النسب هى النسب المستخدمة فى نموذج " Sherrod ". ويمكن إعتبار رأس المـــال والسيولة درعين حماية للبنك فإذا انكسر أحدهما اختل أداء البنك، فرأس المال يمتص الخسائر دون أن تتضـــرر حقوق العملاء (أصحاب الودائع) والأطراف الأخرى، والسيولة تساعد البنك على إجتياز الفترات العصيبة علـــى المدى القصير. وبناءاً عليه تتمثل مشكلة الدراسة فى محاولة تغطية الفجوة البحثية ذات الصلة بمدى الإخـــتلاف فى نسب السيولة ونسب رأس المال وقرارات منح الإئتمان للبنوك العاملة في البيئة المصرية من خلال الكشـــف عن مستوى الإختلاف فى نسب السيولة ونسب رأس المال وقرارات منح الإئتمان للبنوك العاملـــة فـــي البيئـــة المصرية.

٢/١ تســـــــــاؤلات الدراســـــــــة:

ويمكن عرض مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

١- إلى أى مدى يوجد إختلاف معنوى بين البنوك فيما يتعلق بنسب السيولة؟

٢- إلى أى مدى يوجد إختلاف معنوى بين البنوك فيما يتعلق بتطبيق متطلبات نسب رأس المال؟

٣- إلى أى مدى يوجد إختلاف معنوى بين البنوك فيما يتعلق بقرارات منح الإئتمان؟

١/٣ أهـــــداف الـــــدراســـــة:

تسعى الدراسة بصورة أساسية إلى التعرف على مدى الإختلاف بين البنوك التجارية فيما يتعلق بنسب السيولة ونسب رأس المال وقرارات منح الإئتمان، حيث تتمثل أهداف الدراسة فى:

١/٣/١ دراسة وتحليل مدى الإختلاف بين البنوك بشأن نسب السيولة.

٢/٣/١ دراسة وتحليل مدى الإختلاف بين البنوك بشأن نسب رأس المال.

٣/٣/١ دراسة وتحليل مدى الإختلاف بين البنوك بشأن قرارات منح الإئتمان.

١/٤ فـــــروض البحـــــث:

تسعى الدراسة إلى إختبار مجموعة الفروض التالية:

١/٤/١ لا يوجد إختلاف معنوى بين البنوك فيما يتعلق بنسب السيولة.

٢/٤/١ لا يوجد إختلاف معنوى بين البنوك فيما يتعلق بنسب رأس المال.

٣/٤/١ لا يوجد إختلاف معنوى بين البنوك فيما يتعلق بقرار منح الإئتمان.

١/٥ أهميـــــة الـــــدراســـــة:

تسعى الدراسة إلى تحديد مدى الإختلاف بين نسب السيولة ونسب رأس المال وقرارات منح الإئتمان من خلال البنوك، ومن ثم يمكن عرض مساهمة الدراسة وأهميتها على المستوى العلمى والمستوى العملى على النحو التالى:

أ) الأهمية على المستوى العلمي للدراسة:

- محاولة سد الفجوة البحثية فيما يتعلق بالدراسات التي إستهدفت إستخدام نسب السيولة ونسب رأس المال وقرارات منح الإئتمان.
- فتح مجالات بحثية جديدة في مجالات الفكر المحاسبي والتمويل ذات الصلة بتقييم قرارات منح الإئتمان فى البنوك العاملة فى بيئة الأعمال المصرية.
- المساعدة في الكشف عن محددات قرارات منح الإئتمان لدى البنوك العاملة في البيئة المصرية.
- قصور الدراسات السابقة نسب رأس المال ونسب السيولة وقررارات منح الإئتمان

ب) الأهمية على المستوى العملي:

- مساعدة المدراء الماليين ومدراء الإئتمان في التعرف على مدى الإختلاف بشأن قرارات منح الإئتمان.
- مساعدة مدراء البنوك ومخططي السياسات البنكية في إحكام الرقابة على الأداء المصرفي.

- مساعدة مدراء البنوك العاملة في البيئة المصرية في تحليل نقاط القوة والضعف لكل من السيولة ورأس المال.
- مساعدة البنوك العاملة في بيئة الأعمال بمصر على التوافق مع الإصدرات والإتفاقيات الدولية المنظمة للعمل المصرفي وأهمها بازل.

٦/١ متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة ثلاثة متغيرات هى مؤشرات السيولة ومؤشرات رأس المال وقرارات منح الإئتمان، وتقاس النسب حسب عرضها وتبويبها بالجدول التالى:

المتغير	نوع المتغير	الرمز	طريقة القياس	المرجع
قرارات منح الإئتمان	تابع	*Y*	القروض / الأصول	(مرزوق واخرون، ٢٠٢٠)
رأس المال إلى الأصول	مستقل	*C1*	رأس المال (الاساسى + المساند) / الأصول	(شرف، ٢٠١٤)
رأس المال إلى الأصول الخطرة	مستقل	*C2*	رأس المال (الاساسى + المساند) / الأصول الخطرة	(شرف، ٢٠١٤)
رأس المال إلى الودائع	مستقل	*C3*	رأس المال (الاساسى + المساند) / الودائع	(شرف، ٢٠١٤)
الرافعة المالية	مستقل	*C4*	رأس المال الأساسى / اجمالى الأصول والالتزامات مرجحة بأوزات المخاطر	(حسن، ٢٠١٦)
كفاية رأس المال بازل *II*	مستقل	*C5*	رأس المال (الأساسى + المساند) / اجمالى (خطر التشغيل + خطر السوق + خطر الإئتمان)	(حسن، ٢٠١٦)
القروض إلى الودائع	مستقل	*L1*	القروض / الودائع	(حسن، ٢٠١٦)
الودائع إلى الأصول	مستقل	*L2*	الودائع / الأصول	(حسن، ٢٠١٦)
السيولة القانونية	مستقل	*L3*	النقدية وما فى حكمها / الودائع	(شرف، ٢٠١٤)

٧/١ مصادر جمع البيانات:

إعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية للحصول على البيانات ذات الصلة بالدراسة وهى الموقع الخاص بالبنوك، والبيانات المنشورة فى مباشر مصر لنشر المعلومات، وتقارير مجالس إدارات البنوك والنشرات التى تصدرها البنوك.

٨/١ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجمتع الدراسة بالبنوك العاملة في مصر والخاضعة لإشراف البنك المركزي المصرى وتتمثل عينة الدراسة في مجموعة البنوك الحكومية وغير الحكومية العاملة في بيئة الأعمال المصرية وعددها (٧) بنوك حيث الإختيار بناء على المعايير التالية:

١-تشكل البنوك المكونة للعينة الهيكل الأساسي لقطاع البنوك المصرية.

٢-إنتظام التقارير المالية المفصح عنها للبنوك خلال فترة الدراسة.

٣-اختيار البنوك الأعلى من حيث القيمة الدفترية لرأس المال.

٤-التزام تلك البنوك بتعليمات البنك المركزي.

٥-عدم خضوع البنوك إلى اندمجات أو تصفية خلال فترة الدراسة.

٦-إعداد قوائمها بالعملة المحلية.

وبناءاً على المعايير السابقة تم إختيار البنوك التالية:

١- بنك الإتحاد الوطنى.

٢- البنك المصرى الخليجى.

٣- البنك التجارى الدولى.

٤- بنك الإسكندرية.

٥- بنك البركة مصر.

٦- البنك المصرى لتنمية الصادرات.

٧- بنك بلوم مصر.

١/٩ حـــــدود الدراســـــة:

١/٩/١ حـــــــدود نـــــوعيـــــة:

يتحدد مجال الدراسة بالبنوك التجارية المصرية دون البنوك الأجنبية العاملة في مصـــر نظـــراً لتبيعية هذه البنوك في تطبيق بيانات الشركات الأم ذات الصلة وذلك في إطار الحدود التالية:

٢/٩/١ الحـــــــدود الـــــــزمنيـــــــة:

سوف تعتمد الدراسة بشكل مبدئي على البيانات المتوفرة في سلسلة زمنية (٢٠١٦ / ٢٠٢٠) أو فـــي حدود إحتياجات الدراسة وتم الحصول على البيانات اللازمة للدراسة من خلال شركة مصر لنشـــر المعلومـــات بالإضافة إلى تقارير الإفصاح الدورية من البورصة المصرية والميزانيات وتقارير مجلـــس الإدارة المنشـــورة للبنوك.

١٠/١ منهـــــج الـــــدراســـــة:

استناداً إلى طبيعة المشكلة ولتحقيق أهداف الدراسة، انتهجت الدراسة المدخلين الإستقرائى والإستنباطى، حيث تم إستخدام المدخل الإستقرائى فى مرحلة إستعراض الأدب المحاسبى والدراسات المرتبطة بموضوع البحث فى مجال نسب السيولة، ونسب رأس المال، وقرارات منح الإئتمان من

البنوك،، أما المدخل الإستنباطى فقد تم إستخدامه فى مرحلة إشتقاق الفروض الملائمة لموضوع الدراسة.

٢- الدراسات السابقة:

١/٢ دراسات مرتبطة بالسيولة *Liquidity*:

عرفت دراسة *Nicolae and Maria (2014)* السيولة هى قدرة البنوك على الوفاء بإلتزاماتها قصيرة الأجل وكذلك إلتزامات القروض، ويقصد بها فى المجال البنكى القدرة على تحويل بنود الإستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر، وتعني قدرة المصرف التجاري على التسديد نقداً لجميع التزاماته التجارية، والإستجابة لطلبات الإئتمان أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توافر نقد سائل لدى المصرف أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تسييل بعض أصوله، أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة، وترجع أهمية تحويل الأصول لسيولة فى توفير السيولة اللازمة للبنوك التى توجه للعملاء من خلال عمليات الإقراض أو عمليات السحب للمودعين، وبالتالى زيادة العائد للأسهم العادية من خلال العائد من القروض، وأستهدفت عبدالحافظ (٢٠٠٠) تأثير السيولة على معدلات العائد للأسهم العادية بإستخدام مؤشر غير مباشر وهو مؤشر الإعتدال = (متوسط الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر لأصل م خلال فترة زمنية معينة) / (متوسط إجمالى الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر لكل الأصول خلال تلك الفترة) وكانت متغيرات الدراسة هى متوسط العائد الشهرى على الأصل كمتغير لمعدل العائد المتوقع أن يطلبه المستثمر، وحجم الشركة مقاساً باللوغاريتم الطبيعى لقيمة الأسهم الثابتة فى نهاية العام السابق لفترة الدارسة، ونموذج تسعير الأصول الرأسمالية من حيث كون المخاطر العامة هى الخاصية الوحيدة التى يقوم بها المستثمر، وتوصلت إلى أن هناك علاقة طردية معنوية بين مؤشر الإعتدال ومتوسط معدل العائد على الأسهم، ووأن مؤشر الإعتدال له تأثير موجب معنوى على متوسط معدل العائد حتى فى ظل وجود المخاطرة العامة مقاساً بمعامل بيتا مما يعنى أن المخاطرة العامة ليست الصفة الوحيدة التى تؤثر على معدل العائد المطلوب كما يدعى نموذج تسعير الأصول الرأسمالية بل يجب أن تؤخذ السيولة والمخاطرة العامة فى الإعتبار عند إتخاذ القرارات الإستثمارية. كما تناولت دراسة بخيت وعزالدين (٢٠١٨) أثر المحتوى المعلوماتى للسيولة المصرفية على ربحية البنوك التجارية خلال الفترة الفترة (٢٠٠٨ / ٢٠١٦) على عدد ١٦ بنكاً بليبيا وذلك من خلال قياس ربحية البنوك بإستخدام العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، وقياس السيولة من خلال نسبة الأصول السائلة إلى إجمالى الأصول، ونسبة إجمالى القروض إلى إجمالى الودائع، ونسبة إجمالى الودائع إلى إجمالى الأصول وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية معنوية ات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية ممثلة فى نسبة الأصول السائلة إلى إجمالى الأصول والربحية، ووجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية ممثلة بنسبة إجمالى القروض إلى إجمالى الودائع ونسبة إجمالى الودائع إلى إجمالى الأصول وبين كل من العائد على الأصول والعائد حقوق الملكية.

وتناولت دراسة النيف والقلاب (٢٠١٨) العلاقة بين السيولة والربحية والملاءة فى المصارف الإسلامية على الفترة (٢٠٠٩ / ٢٠١٦) على عدد (٦) مصارف إسلامية أسيوية مستخدمة ثلاثة متغيرات هى الربحية = العائد على الموجودات = صافى الدخل ÷ إجمالى الموجودات، والسيولة = نسبة الرصيد النقدى = (النقد والأرصدة لدى المصرف والمصارف والمؤسسات المصرفية والمصارف المركزية) ÷ ودائع العملاء، ومعدل كفاية رأس المال = رأس المال النظامى ÷ إجمالى الموجودات بأوزان المحاطر (التمويل، التشغيل، السوق)، وتوصلت الدراسة وجود علاقة سلبية معنوية بين الربحية وكل من السيولة والملاءة، ووجود علاقة طردية بين السيولة والملاءة. وأستهدفت دراسة *Mobark (2020)* تأثير مخاطر السيولة على إدارة الأداء المالى للبنوك الإسلامية فى مصر بالتطبيق على (٣) بنوك إسلامية مستخدمة متغيرين هما السيولة والأداء المالى، وتم قياس السيولة من خلال نسبة القروض إلى الودائع والنقدية إلى إجمالى الأصول، بينما تم قياس الأداء المالى من خلال العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول، وأظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين نسبة السيولة (نسبة القروض إلى الودائع) والعائد على حقوق الملكية. وتناولت دراسة مرزوق واخرون (٢٠٢٠) أثر مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان على الأداء المالى للبنوك التجارية دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة فى البورصتين المصرية والسعودية وأجريت الدراسة على عدد (٢١) بنكا منها (٩) بنوك مقيدة فى البورصة المصرية و(١٢) بنك مقيدة فى البورصة السعودية وذلك للفترة من (٢٠١٠ / ٢٠١٩) مستخدمة نسبة متوسط إجمالى حقوق الملكية لإجمالى الأصول للبنوك التجارية كمقياس لمخاطر السيولة، والتى تشير إلى كلما إرتفعت هذه النسبة دل ذلك على إرتفاع مستوى السيولة لدى البنك، واستخدمت نسبة متوسط إجمالى القروض إلى إجمالى الأصول لقياس مخاطر الإئتمان، فإذا كانت النسبة أكبر من ١٠٠ % تشير إلى إرتفاع قيمة الديون البنكية مقارنة بحجم الأموال المملوكة للبنك، ومن ثم الأصول المستثمرة، وهو ما يعنى إرتفاع حجم المخاطر المالية بالمقابل والعكس بالضرورة صحيح فكلما إنخفضت تلك النسبة كلما زادت حجم الأصول المملوكة للبنك مقارنة بحجم الديون البنكية، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة، ومخاطر الإئتمان بإستخدام أسلوب معامل الإرتباط لبيرسون، وأسلوب تحليل الإنحدار المتعدد على الأداء المالى للبنوك التجارية المقيدة فى البورصتين المصرية والسعودية، بينما أستهدفت دراسة غالى (٢٠٢٢) قياس أثر المستوى الإختيارى للإحتفاظ بالنقدية على مؤشرات الربحية المصرفية والقيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية على عدد (٧) بنكاً مقيدة بالبورصة للفترة (٢٠١٧ / ٢٠٢٠) من متغيرين الأول قياس المستوى الإختيارى للنقدية، والثانى باستخدام مؤشرات الربحية ومتغيرات رقابية (مستوى التحفظ المحاسبى، ومعدل الرافعة المالية، والتوزيعات النقدية المدفوعة، والتدفقات النقدية التشغيلية، وحجم مكتب المراجعة)، وتوصلت إلى وجود تأثير ايجابى معنوى للاحتفاظ بالنقدية على كل من مؤشرات الربحية المصرفية والقيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية فى القطاع المصرفى المصرى.

٢/٢ دراسات مرتبطة بمؤشرات رأس المال:

تشير إلى مدى أهمية رأس المال لمواجهة المخاطر المتوقعة، نظراً لأن رأس مال البنوك التجارية صغير مقارنة بباق الخصوم، حيث تعتمد على أموال المودعين بشكل كبير وكذلك يعنى وجود قدر من رأس المال الذي يستطيع البنك معه الاستمرار في العمل مهما كانت العقبات التي تقابله، وفي ذات الوقت يكون فى الحدود المناسبة لتحقيق ربح مناسب للمساهمين (شرف، ٢٠١٤). وتناولت دراسة *Guan and other (2019)* تعد أهمية رأس المال أحد أهم مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفى لأنه يضمن قدرة هذا القطاع على إستيعاب الخسائر النهائية الناتجة عن بعض المخاطر ظهور المخاطر، ويتكون رأس مال البنك من شريحتين أساستين هما: رأس المال الأساسى وهو يتمثل فى حقوق المساهمين التى تتضمن الأسهم العادية المصدرة، والمدفوعة بالكامل، وكذلك الأسهم الممتازة، بالإضافة إلى الاحتياطيات المعلنة، والأرباح المحتجزة. و يستبعد من رأس المال الأساسى الشهرة أو السمعة، حيث انها تعمل على تضخم رأس مال البنك الاساسى، كما أنها لا تتمتع بقيم يمكن الإستفادة منها عند تعرض البنك إلى الخسارة تستوجب الاستعانة برأس مال البنك، والثانية رأس المال التكميلى أو المساند ويشمل راس المال المساند على العناصر الأتية: القروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل، والتى تأخذ شكل سندات بأجل محدد، ومن خصائصها أن يتم سدادها فى حالة إفلاس البنك بعد سداد حقوق المودعين، وقبل سداد حقوق المساهمين، ومقابل ذلك تتمتع بسعر فائدة متميز، كما يمكن أن تأخذ هذه القروض صورة قروض تدعيمية من قبل المساهمين فى حالة تعثر البنك، وإحتياطيات اعادة تقييم الأصول، والتى يتم تكوينها نتيجة لتقييم الأصول، لبيان الفرق بين قيمتها الدفترية، والقيمة الحالية، ويتم التقييم بصورة تعكس احتمال تذبذب الأسعار، والقدرة على بيع الأصول إذا استدعت الحاجة إلى ذلك. وترجع أهمية رأس المال انه يعكس قدرة البنك على مواجهة المخاطر المستقبلية ووسيلة لإمتصاص الصدمات وذلك لتجنب مخاطر الإفلاس (شرف ٢٠١٤). وأستهدفت دراسة ابراهيم، (٢٠٠٧) إطار محاسبى لقياس آداء البنوك التجارية على كل من معدل كفاية وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال ومحددات تقييم الأداء المصرفى والتى تتمثل فى كفاءة القرار الإئتمانى وكفاءة القرار المالى المصرفى وفعالية المركز التنافسى بالتطبيق على البنك الأهلى المصرى وبنك مصر وبنك القاهرة. إستهدفت دراسة عمران (٢٠١٩) أبراز اهمية تحليل مخاطر السيولة من خلال مدى كفاية رأس المال طبقا لبازل٢، وأظهرت الدراسة تأثير كفاية رأس المال على مخاطر السيولة بالتطبيق على المصرف الوطنى الإسلامى، والمصرف التجارى العراقى عن المدة (٢٠١٢ – ٢٠١٧) مبرزة دعائم لجنة بازل ٢ (الحد الأدنى لرأس المال، المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال، انضباط الأسواق) وذلك لتحقيق المزيد من معدلات الأمان البنكى العالمى، إدخال منهج اكثر شمولية لمعالجة الأخطار من خلال إدراج العديد منها، تحسين طرق الإفصاح والشفافية المتعلقة بمخاطر رأس المال، ايجاد تجانس بين رأس المال لدى البنوك وممارسة ادارة المخاطر الحديثة، تحقيق العدالة فى المنافسة بين البنوك.

وأظهرت دراسة الحريث، واخرون، (٢٠١٨)، أن هناك علاقة ذات أثر بين مخاطر الإئتمان وكفاية رأس المال بالتطبيق على اربعة بنوك سوريا للفترة بين (٢٠٠٩ – ٢٠١٥) وان كفاية رأس المال وفقا لبازل ٣ يجب أن تكون ≤ ١٠.٥٠. رأس المال هو المصدر الأول للتمويل الذاتى لأى شركة وهو خط الدفاع الأول الذى يمكن الشركة من الحفاظ على حقوق وثروة الملاك وكذلك بناء الشركة وإستمرارها وزيادة قدرتها على الإقتراض والحد من اختلال هيكل التمويل، فى البنوك يستثمر البنك رأسماله وأموال المودعين ومن هنا يجب أن يكون رأس المال كاف لمواجهة الصدمات، وتعد كفاية رأس المال أحد أهم مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفى، لأنه يضمن قدرة هذا القطاع على إستيعاب الخسائر النهائية الناتجة عن ظهور بعض المخاطر (*Gehan & al,2019*). وعرفت دراسة (*Tiryak, (2011*) رأس المال المدفوع للبنك عند إنشاؤه كمصدر تمويل للبنك لشراء العقارات أو الأصول الثابتة أو تقديم القروض وبعد الإصدار فإنه يمثل قيمة صافى الأصول لأصحاب البنك (حقوق الملكية) وهى الفرق بين قيمة إجمالى أصول البنك وقيمة إلتزاماته، وبعد مباشرة البنك لنشاطه يسمى رأس المال الدفترى ويتكون من حقوق المساهمين والأرباح المحتجزة والإحتياطيات وتتمثل وظائف رأس المال المدفوع فى البنك فى وظيفتين رئيسيتين هما: الأولى قياس حصة الملاك فى البنك، والثانية يعد بمثابة درعا لأصحاب المصلحة، فكلما كانت حصة الملاك كبيرة زادت الحماية التى يوفرها للضامنين والدائنين والمودعين وغير المؤمن عليهم. وتناولت دراسة محمد (٢٠١٨) اهمية ادخال نسبة الرافعة المالية بهدف وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون وكذلك ادخال مؤشرين جديدين للسيولة هما معدل تغطية السيولة ومعدل صافى التمويل المستقر وذلك طبقا لمتطلبات بازل ٣. وهدفت دارسة *Etab and EL-Moslemany (2020)* إلى إظهار الأداء المالى للبنوك التقليدية والإسلامية فى مصر بإستخدام النسب المالية وتوصلت أن أداء البنوك التقليدية كان أفضل فى نسب كفاية رأس المال والربحية وجودة الإدارة والسيولة عن البنوك الإسلامية ولا توجد فروق فى جودة الأصول. وتناولت دراسة خلف واخرون (٢٠٢٠) أثر محددات الهيكل المالى فى هيكل رأس مال المصارف التجارية الخاصة فى سورية – دراسة حالة مصرف بيمو السعودى الفرنسى أظهرت الدراسة جد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من الربحية والحجم والنمو والموجودات الملموسة والمخاطرة فى هيكل رأس المال، ولا يوجد تأثير لكل من السيولة والضريبة لم يكن لهما أى تأثير، ودراسة عبدالجواد (٢٠٢١) تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالى للقطاع المصرفى فى مصر واظهرت الدراسة التأثير الإيجابى لكفاية رأس المال للإداء المالى فى الأجل الطويل. وتناولت دراسة صالح واخرون، (٢٠٢١) أثر مستوى الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة على قيمة البنك التجارى دراسة تطبيقية وخلصت إلى وجود تأثير سلبى لمستوى الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة نظراً لأن السوق المصرى سوق غير كفء. وأظهرت دراسة فارس (٢٠١٥) تأثير المخاطر المصرفية على الأداء المالى وإنعكاستهما على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة فى بورصة الأوراق المالية وتوصلت الدراسة وجود علاقة

عكسية بين ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية وكل من الأداء المالى والقيمة السوقية لأسهم البنوك وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين مخاطر السيولة وبين معدل العائد على الأصول والقيمة السوقية لأسهم البنوك وكذلك وجود علاقة عكسية بين مخاطر رأس المال وبين معدل العائد على الأصول والقيمة السوقة لأسهم البنوك. وأستهدفت دراسة رزق (٢٠٢٢) نموذج مقترح للقياس والإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة فى البنوك التجارية لتقييم القدرة على الإستمرار دراسة نظرية تطبيقية من خلال قائمة إستقصاء وتوصلت إلى وجود إختلافات كبيرة فى طريقة إحتساب كفاية رأس المال بالنسبة للبنوك التجارية وأنها لاتمثل قياساً موضوعيا. واظهرت دراسة إسماعيل ومحمود (٢٠٢١) أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال والرافعة المالية طبقاً لإتفاقية بازل *III* على الإسقرار المالى للبنوك وتوصلت إلى عدم وجود علاقة بين معدل كفاية رأس المال وبين الإستقرار المالى للبنوك ووجود علاقة طردية بين معنوية بين الرافعة المالية وبين الإستقرار المالى.

٣/٢ دراسات مرتبطة بقرارات منح الإئتمان:

قـــــرارات منـــــح الإئتمـــــان:

تهتم البنوك بقرارات منح الإئتمان لما تمثله لها فى العائد الذى يحقق ربح يغطى تكاليفها ومصاريفها وصولا إلى عائد مناسب على حقوق الملكية، وفى سبيل ذلك تتخذ عدة اجراءات فى منح العميل القرض المناسب بعد دراسة موقف العميل والتحرى عنه، من حيث الآتى: وهى شخصية المقترض *Character* ورأس مال المقترض *Capital* والقدرة على إدارة المشروع *Capacity* والضمانات *Collateral* والظروف المحيطة بالمشروع وبطالب الإئتمان *Conditions* (السيد، ٢٠١٠)، وكذلك مدة القرض وأسباب الإقتراض، ومخاطبة البنك المركزى لمعرفة تاريخه فى التعامل مع البنوك الأخرى والموقف من السداد، ثم دراسة التحليل المالى للقوائم المقدمة لمعرفة التنبؤ بالتعسر المالى، وتحليل الإتجاه، ودراسة بدائل حصول البنك على مستحقاته طرف عملية من حيث الضمانات والرهونات والودائع، والإستثمارات المالية قصيرة وطويلة الآجل، وهيكل المنشأة الإدارى ونوعية المنتجات وحصتها فى السوق، وفى كثير من الأحيان المعاينة على الطبيعة لموقع منشأة العميل، وكذلك دراسة أهم عملاء المنشأة، وأهم موردين المنشأة وذلك بهدف دراسة الإستمرارية وعدم اعتماد طالب الإئتمان على عميل واحد أو مورد واحد، وبعد استيفاء الإجراءات السابقة، ومراعاة تعليمات البنك المركزى فيما يخص اعتبارات السيولة والربحية والودائع وما يخص العملاء ونوعية القرض يتم العرض على مدير إدارة الإئتمان للموافقة على منح الإئتمان (المملوك، ٢٠١٤). وتتعدد انواع قرارت منح الإئتمان حيث يمكن تبويبها من حيث الشخص متلقى الإئتمان (خاص / عام)، ومن حيث الأجل الممنوح للإئتمان (قصير / متوسط / طويل)، ومن حيث الغرض من الإئتمان (إنتاجى / تجارى / إستهلاكى)، ومن حيث وجود ضمان ام لا (شخصى / ائتمان عينى)، ومن حيث الصفة الإقتصادية (ذاتى التصفية / غير ذاتى التصفية) (حجازى، ٢٠٠٢)، ويمكن

تصنيف قرارات الائتمان الممنوحة من البنك إلى العميل إلى ثلاثة أنواع الأول يتعلق بقرارات الإئتمان قصيرة الاجل والنوع الثانى يتعلق بقرارت متوسطة الآجل والثالث قرارات طويلة الأجل من حيث مدة الإئتمان (المملوك،٢٠١٤)، ويصنف الإئتمان من غرض الإستخدام ينقسم إلى ثلاثة أنواع هى الإئتمان الإستثمارى والإئتمان التجارى والإئتمان الإستهلاكى، ويصنف الإئتمان من الضمانات المقدمة إلى إئتمان شخصى وإئتمان عينى وإئتمان مزيج بين من الضمانات الشخصية والعينية، ويصنف الإئتمان من حيث الشخص المقترض إئتمان بنكى خاص وإئتمان بنكى عام، ويصنف وفقا لطريقة الإستخدام من البنوك إلى إئتمان نقدى مباشر والإئتمان النقدى غير المباشر والإئتمان المصرفى الدولى والإئتمان المشترك والتمويل التأجيرى البنكى (حجازى، ٢٠٠٢).

٣- نتائج الدراسة:

٣/١ نتائج الإحصاءات الوصفية:

تم إستخدام الوسط الحسابى والإنحراف المعيارى وأقل قيمة وأكبر قيمة للتعرف على سلوك البيانات لمتغيرات الدراسة والتى كانت كما يلى:

جدول رقم (١)

يوضح الوسط الحسابي والإنحراف المعياري وأكبر وأصغر قيمة

البيان	الرمز	الوسط	الإنحراف المعيارى	أقل قيمة	أكبر قيمة
القروض إلى الأصول	*Y*	٣٨٨٩.	٠٨٢٧٢.	٠٥.	٦٥.
رأس المال إلى الأصول	*C1*	٠٨٧٤.	٠١٩٧٩.	٠٥.	١٥.
رأس المال إلى الأصول الخطرة	*C2*	١٠٧٩.	٠٢٦٠٥.	٠٥.	١٩.
رأس المال إلى الودائع	*C3*	١٠٤١.	٠٢٦٤١.	٠٥.	١٩.
الرافعة المالية	*C4*	٠٦٩٢.	٠١٧٧٣.	٠٣.	١٢.
كفاية رأس المال بازل //	*C5*	١٦٨٦.	٠٤٠٤٨.	٠٨.	٣١.
القروض إلى الودائع	*L1*	٤٦٢٢.	١١٠٧٩.	٠٧.	٨٠.
القروض إلى الأصول	*L2*	٨٤٦٣.	٠٣٦٩٥.	٧٤.	٩١.
السيولة القانونية	*L3*	٢١٢٤.	١١٤١٠.	٠٢.	٥٣.

يلاحظ من الجدول السابق أن الوسط الحسابى لنسبة القروض إلى الأصول (*Y*) بلغت ٠.٣٨٨٩ والإنحراف المعيارى لها ٠.٠٨٢٧٢ وأن أقل قيمة كانت ٠.٠٥ واكبر قيمة ٠.٦٥، كما يلاحظ من الجدول السابق ان الوسط الحسابى لنسبة رأس المال إلى الأصول (*C1*) بلغت ٠.٠٨٧٤ والإنحراف المعيارى لها ٠.٠١٩٧٩ وأن أقل قيمة كانت ٠.٠٥ واكبر قيمة ٠.١٥، كما يلاحظ من الجدول السابق ان الوسط الحسابى لنسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة (*C2*) بلغت ٠.١٠٧٩ والإنحراف المعيارى لها ٠.٠٢٦٠٥ وأن أقل قيمة كانت ٠.٠٥ واكبر قيمة ٠.١٩، كما يلاحظ من الجدول السابق ان الوسط الحسابى لنسبة رأس المال

إلى الودائع (*C3*) بلغت ٠.١٠٤١ والإنحراف المعيارى لها ٠.٠٢٦٤١ وأن أقل قيمة كانت ٠.٠٥ واكبر قيمة ٠.١٩، كما يلاحظ من الجدول السابق ان الوسط الحسابى للرافعة (*C4*) بلغت ٠.٠٦٩٢ والإنحراف المعيارى لها ٠.٠١٧٧٣ وأن أقل قيمة كانت ٠.٠٣ واكبر قيمة ٠.١٢، كما يلاحظ من الجدول السابق ان الوسط الحسابى لنسبة كفاية رأس المال بازل *II* (*C5*) بلغت ٠.١٦٨٦ والإنحراف المعيارى لها ٠.٠٤٠٤٨ وأن أقل قيمة كانت ٠.٠٨ واكبر قيمة ٠.٣١، كما يلاحظ من الجدول السابق ان الوسط الحسابى لنسبة القروض إلى الودائع (*L1*) بلغت ٠.٤٦٢٢ والإنحراف المعيارى لها ٠.١١٠٧٩ وأن أقل قيمة كانت ٠.٠٧ واكبر قيمة ٠.٨٠، كما يلاحظ من الجدول السابق ان الوسط الحسابى لنسبة الودائع إلى الأصول (*L2*) بلغت ٠.٨٤٦٣ والإنحراف المعيارى لها ٠.٠٣٦٩٥ وأن أقل قيمة كانت ٠.٧٤ واكبر قيمة ٠.٩١، كما يلاحظ من الجدول السابق ان الوسط الحسابى لنسبة السيولى القانونية (*L3*) بلغت ٠.٢١٢٤ والإنحراف المعيارى لها ٠.١١٤١٠ وأن أقل قيمة كانت ٠.٠٢ واكبر قيمة ٠.٠٥٣.

٢/٣ نتائج تحليل التباين بين البنوك بشأن نسب السيولة:

إعتمدت الدراسة على تحليل التباين فى إتجاه واحد للتعرف على مدى وجود إختلافات معنوية بين البنوك بشأن السيولة، حيث تم قياس السيولة من خلال ثلاثة متغيرات يشير الأول إلى نسبة القروض / الودائع ويرمز له بالرمز (*L1*)، بينما يشير الثانى إلى نسبة الودائع / الأصول ويرمز له بالرمز (*L2*)، بينما يشير الثالث إلى نسبة النقدية وما فى حكمها / الودائع ويرمز له بالرمز (*L3*)، ويتضمن الجدول رقم (٢) نتائج هذا التحليل لقياس نسبة القروض / الودائع، وجدول (٣) نسبة الودائع / الأصول، وجدول (٤) نسبة النقدية وما فى حكمها / الودائع.

جدول رقم (٢)

نتائج تحليل التباين فى إتجاه واحد بشأن معنوية الإختلافات بين البنوك ف يما يتعلق بالسيولة(*L1*) مقاسة بنسبة القروض / الودائع

المتغير	البيان	مجـ المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية
L1	بين المجموعات	٠.٤٩٣	٦	٠.٠٨٢	٢٣.٨١٩	٠.٠٠٠
	داخل المجموعات	٠.٤٥٨	١٣٣	٠.٠٠٣		
	الإجمالى	٠.٩٥٨	١٣٩			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

يلاحظ من الجدول رقم (٢) وجود فروق معنوية بين البنوك محل الدراسة فيما يتعلق نسبة القروض / الودائع ويرمز له بالرمز (*L1*)، حيث بلغت المعنوية (٠.٠٠٠)، كما بلغت قيمة (ف) نحو

(٢٣.٨١٩.٠٨٥). وترجع الإختلافات المعنوية بين البنوك فيما يتعلق بالسيولة مقاساً بالطريقة المشار إليها إلى عدة أسباب أولها وجود إختلافات معنوية بين بنك الإتحاد الوطنى والبنك التجارى الدولى وبنك مصر بلوم، ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠١١) و(٠.٠٠٠) و(٠.٠٠٠) على التوالى. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الثانى وجود إختلافات معنوية بين البنك المصرى الخليجى وبنك الإسكندرية وبنك البركة مصر والبنك المصرى لتنمية الصادرات وبنك بلوم مصر، ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٣) و(٠.٠٠١) و(٠.٠٠٢) و(٠.٠٠٤) على التوالى. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الثالث وجود إختلافات معنوية بين البنك التجارى الدولى وبنك الإسكندرية والبنك المصرى لتنمية الصادرات، ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠) و(٠.٠٠٠) على التوالى. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الرابع وجود إختلافات معنوية بين بنك الإسكندرية وبنك البركة مصر وبنك بلوم مصر، ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠) و(٠.٠٠٠) على التوالى. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الخامس وجود إختلافات معنوية بين بنك البركة مصر والبنك المصرى لتنمية الصادرات، ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠). كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب السادس وجود إختلافات معنوية بين البنك المصرى لتنمية الصادرات وبنك بلوم مصر، ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠).

وفى ضوء ما سبق من عرض لنتائج تحليل التباين يمكن رفض الفرض العدم القائل " لا توجد فروق معنوية بين البنوك فيما يتعلق بالسيولة الذى يستند على نسبة القروض / الودائع ويرمز له بالرمز (*L1*) " وقبول الفرض البديل توجد فروق معنوية بين البنوك.

جـــــــــدول رقـــــــــم (٣)

نتائج تحليل التباين فى إتجاه واحد بشأن معنية الفروق بين البنوك ف يما يتعلق بالسيولة(*L2*) وتقاس بنسبة الودائع / الأصول

المتغير	*البيان*	*مجـ المربعات*	*درجة الحرية*	*متوسط المربعات*	*قيمة ف*	*المعنوية*
L2	بين المجموعات	٠.٩٣٦	٦	٠.١٥٦	٢٣.٧٥٣	٠.٠٠٠
	داخل المجموعات	٠.٨٧٤	١٣٣	٠.٠٠٧		
	الإجمالى	١.٨١٠	١٣٩			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

يلاحظ من الجدول رقم (٣) وجود إختلافات معنوية بين البنوك محل الدراسة فيما يتعلق نسبة الودائع / الأصول ويرمز له بالرمز (*L2*)، حيث بلغت المعنوية (٠.٠٠٠)، كما بلغت قيمة (ف) نحو (٢٣.٧٥٣). وترجع الفروق المعنوية بين البنوك فيما يتعلق بالسيولة مقاسة بالطريقة المشار إليها إلى

عدة أسباب أولها وجود فروق معنوية بنك الإتحاد الوطنى وبنك الإسكندرية وبنك البركة مصر وبنك مصر بلوم، ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠) و(٠.٠٠٤) و(٠.٠٠٠) على التوالى. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الثانى وجود إختلافات معنوية بين البنك المصرى الخليجى وبنك الإسكندرية وبنك البركة مصر وبنك بلوم مصر، ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠) و(٠.٠٠٠) على التوالى. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الثالث وجود فروق معنوية بين البنك التجارى الدولى وبنك الإسكندرية وبنك البركة مصر وبنك بلوم مصر، ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠) و(٠.٠١٥) و(٠.٠٠٠) على التوالى. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الرابع وجود إختلافات معنوية بين بنك الإسكندرية وبنك البركة مصر والبنك المصرى لتنمية الصادرات، ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠) و(٠.٠٠٠) على التوالى. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الخامس وجود فروق معنوية بين بنك البركة مصر والبنك المصرى لتنمية الصادرات وبنك بلوم مصر، ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٥٦) و(٠.٠٧٨) على التوالى. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب السادس وجود إختلافات معنوية بين المصرى لتنمية الصادرات وبنك بلوم مصر، ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠).

وفى ضوء ما سبق من عرض لنتائج تحليل التباين يمكن رفض الفرض العدم القائل " لا توجد فروق معنوية بين البنوك فيما يتعلق بالسيولة لذى يستند على نسبة الودائع / الأصول ويرمز له بالرمز (*L2*) " وقبول الفرض البديل توجد فروق معنوية بين البنوك.

جدول رقم (٤)

نتائج تحليل التباين فى إتجاه واحد بشأن معنية الفروق بين البنوك ف يما يتعلق بالسيولة (*L3*) وتقاس بنسبة النقدية وما فى حكمها / الودائع

المتغير	البيان	مجـ المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية
L3	بين المجموعات	٠.٦٨٥	٦	٠.١١٤	٢٤.٤٤٩	٠.٠٠٠
	داخل المجموعات	٠.٦٤٧	١٣٣	٠.٠٠٥		
	الإجمالى	١.٣٣٢	١٣٩			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

يلاحظ من الجدول رقم (٤) إختلافات فروق معنوية بين البنوك محل الدراسة فيما يتعلق نسبة النقدية وما فى حكمها / الودائع ويرمز له بالرمز (*L3*)، حيث بلغت المعنوية (٠.٠٠٠)، كما بلغت قيمة (ف) نحو (٢٤.٤٤٩). وترجع الفروق المعنوية بين البنوك فيما يتعلق بالسيولة مقاسة بالطريقة المشار إليها إلى عدة أسباب أولها وجود إختلافات معنوية بنك الإتحاد الوطنى وبنك الإسكندرية وبنك البركة مصر وبنك مصر بلوم، ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠) و(٠.٠٠١) و(٠.٠٠٠) على

التوالى. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الثانى وجود فروق معنوية بين البنك المصرى الخليجى وبنك الإسكندرية وبنك البركة مصر وبنك بلوم مصر، ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠) و(٠.٠٣٠) و(٠.٠٠٠) على التوالى. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الثالث وجود إختلافات معنوية بين البنك التجارى الدولى وبنك الإسكندرية وبنك البركة مصر وبنك بلوم مصر، ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠) و(٠.٠٠٦) و(٠.٠٠٠) على التوالى. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الرابع وجود إختلافات معنوية بين بنك الإسكندرية وبنك البركة مصر والبنك المصرى لتنمية الصادرات، ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠١) و(٠.٠٠٠) على التوالى. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الخامس إختلافات فروق معنوية بين بنك البركة مصر والبنك المصرى لتنمية الصادرات، ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٦). كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب السادس إختلافات فروق معنوية بين المصرى لتنمية الصادرات وبنك بلوم مصر، ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠).

وفى ضوء ما سبق من عرض لنتائج تحليل التباين يمكن رفض الفرض العدم القائل "لا توجد فروق معنوية بين البنوك فيما يتعلق بالسيولة الذى يستند على النقدية وما فى حكمها / الودائع ويرمز له بالرمز ($L3$) " وقبول الفرض البديل توجد فروق معنوية بين البنوك.

وفى ضوء ما سبق من عرض لنتائج تحليل التباين ذات الصلة بالمؤشرات الفرعية الخاصة بالسيولة يمكن رفض الفرض العدم الأول القائل" لا توجد إختلافات معنوية بين البنوك فيما يتعلق بالسيولة "، وقبول الفرض البديل توجد فروق معنوية بين البنوك.

٢/٣ نتائج تحليل التباين بين البنوك بشأن نسب رأس المال فى البنوك المصرية

إعتمدت الدراسة على تحليل التباين فى اتجاه واحد للتعرف على مدى وجود إختلافات معنوية بين البنوك بشأن نسب رأس المال، حيث تم قياس نسب رأس المال من خلال خمسة متغيرات يشير الأول مقاسا بنسبة رأس المال (رأس المال الأساسى + رأس المال المساند) / الأصول، والتى يرمز لها بالرمز ($C1$)، بينما كانت النسبة الثانية تقاس بنسبة رأس المال (رأس المال الأساسى + رأس المال المساند) / الأصول الخطرة، والتى يرمز لها بالرمز ($C2$)، بينما تقاس النسبة الثالثة لرأس المال بنسبة رأس المال (رأس المال الأساسى + رأس المال المساند) / الودائع، والتى يرمز لها بالرمز ($C3$)، بينما النسبة الرابعة تقاس بنسبة رأس المال (رأس المال الأساسى + رأس المال المساند) / (مخاطر البنود داخل الميزانية + مخاطر البنود خارج الميزانية)، والتى يرمز لها بالرمز ($C4$)، بينما النسبة الخامسة تقاس بنسبة رأس المال (رأس المال الأساسى + رأس المال المساند) / (خطر الإئتمان + خطر التشغيل + خطر السوق) ويرمز لها بالرمز ($C5$)، ويتضمن الجدل رقم (٥) نتائج تحليل التباين فى إتجاه واحد بشأن معنوية الإختلافات بين البنوك ف يما يتعلق كفاية رأس المال ($C1$)، ويتضمن

الجدل رقم (٦) نتائج تحليل التباين فى إتجاه واحد بشأن معنية الفروق بين البنوك ف يما يتعلق كفاية رأس المال (*C2*)، ويتضمن الجدل رقم (٧) نتائج تحليل التباين فى إتجاه واحد بشأن معنية الفروق بين البنوك ف يما يتعلق كفاية رأس المال (*C3*)، ويتضمن الجدل رقم (٨) نتائج تحليل التباين فى إتجاه واحد بشأن معنية الإختلافات بين البنوك فيما يتعلق كفاية رأس المال (*C4*)، ويتضمن الجدل رقم (٩) نتائج تحليل التباين فى إتجاه واحد بشأن معنوية الإختلاف فيما بين البنوك يما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال مقاسا بنسبة رأس المال (رأس المال الأساسى + رأس المال المساند) / (خطر الإئتمان + خطر التشغيل + خطر السوق) ويرمز لها بالرمز (*C5*).

جـــــدول رقـــــم (٥)

نتائج تحليل التباين فى إتجاه واحد بشأن معنية الفروق بين البنوك ف يما يتعلق بملائمة رأس المال (*c1*) وتقاس بنسبة راس المال (الاساسى +المساند) / الأصول

المتغير	البيان	مجـــــــــ المربعات	درجـــــــة الحرية	متوســـــــــط المربعات	قيمة ف	المعنوية
C1	بين المجموعات	٠.٠٥٠	٦	٠.٠٠٨	٢٤.٥٤٩	٠.٠٠٠
	داخل المجموعات	٠.٠٤٥	١٣٣	٠.٠٠٠		
	الإجمالى	٠.٠٩٤	١٣٩			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

يلاحظ من الجدول رقم (٥) وجود إختلافات معنوية بين البنوك محل الدراسة فيما يتعلق كفاية رأس المال مقاسا بنسبة رأس المال (رأس المال الأساسى + رأس المال المساند) / الأصـــول، والتـــى يرمز لها بالرمز (*C1*)، حيث بلغت المعنوية (٠.٠٠٠)، كمـــا بلغـــت قيمـــة (ف) نحـــو (٢٤.٥٤٩). وترجع الإختلافات المعنوية بين البنوك فيما يتعلق بملائمة رأس المال مقاسا بالطريقة المشار إليها إلـــى عدة أسباب أولها وجود إختلافات معنوية بين بنك الإتحاد الوطنى والبنك المصـــرى الخليجـــى وبنـــك الإسكندرية وبنك البركة مصر ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحـــو (٠.٠٠٠) و(٠.٠٠٠) و(٠.٠٠٤) بالترتيب. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الثانى وجود إختلافات معنوية بين البنك المصرى الخليجى والبنك التجارى الدولى والبنك المصرى لتنمية الصادرات وبنك بلـــوم مصـــر، حيث بلغت قيمة المعنوية (٠.٠٠٠) و(٠.٠٠٠) و(٠.٠٠٠) و(٠.٠٠٠) على الترتيب. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الثالث وجود إختلافات معنوية بين البنك التجارى الدولى وبنك المصـــرى لتنمية الصادرات وبنك الإسكندرية، حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠)، (٠.٠٧٣) على التـــوالى. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الرابع وجود إختلافات معنوية بين بنك االإسكندرية وبنك البركة مصر والبنك المصرى لتنمية الصادرات وبنك بلوم مصر، حيث بلغـــت قيمـــة المعنويـــة نحـــو (٠.٠٠٠)، (٠.٠٠٠) و(٠.٠١٢) على التوالى. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الخامس

وجود إختلافات معنوية بين بنك البركة مصر والبنك المصرى لتنمية الصادرات وبنك بلوم مصر، حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠١)، (٠.٠٠٠٠) على التوالى.

وفى ضوء ما سبق من عرض لنتائج تحليل التباين يمكن رفض الفرض العدم القائل " لا توجد اختلافات معنوية بين البنوك فيما يتعلق بملائمة رأس المال الذى يستند على نسبة رأس المال (رأس المال الأساسى + رأس المال المساند)/ الأصول والمكود بالرمز *C1*) "، وقبول الفرض البديل توجد فروق معنوية بين البنوك.

جدول رقم (٦)

نتائج تحليل التباين فى إتجاه واحد بشأن معنية الإختلافات بين البنوك ف يما يتعلق بملائمة رأس المال (c2) وتقاس بنسبة راس المال (الاساسى + المساند) / الأصول الخطرة

المتغير	البيان	مجـ المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية
C2	بين المجموعات	٠.٠٤٩	٦	٠.٠٠٨	٢٢.٩٤٤	٠.٠٠٠
	داخل المجموعات	٠.٠٤٨	١٣٣	٠.٠٠٠		
	الإجمالى	٠.٠٩٧	١٣٩			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

يلاحظ من الجدول رقم (٦) وجود إختلافات معنوية بين البنوك محل الدراسة فيما يتعلق كفاية رأس المال مقاسا بنسبة رأس المال (رأس المال الأساسى + رأس المال المساند) / الأصول الخطرة، والتى يرمز لها بالرمز (*C2*)، حيث بلغت المعنوية (٠.٠٠٠٠)، كما بلغت قيمة (ف) نحو (٢٢.٩٤٤). وترجع الإختلافات المعنوية بين البنوك فيما يتعلق بملائمة رأس المال مقاسا بالطريقة المشار إليها إلى عدة أسباب أولها وجود إختلافات معنوية بين بنك الإتحاد الوطنى والبنك المصرى الخليجى وبنك البركة مصر ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠٠) و(٠.٠٠٠٠) بالترتيب. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الثانى وجود إختلافات معنوية بين البنك المصرى الخليجى والبنك التجارى الدولى وبنك الإسكندرية وبنك بلوم مصر، حيث بلغت قيمة المعنوية (٠.٠٠٠٠) و(٠.٠٠٠٠) و(٠.٠٠٠٠) على الترتيب. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الثالث وجود فروق معنوية بين البنك التجارى الدولى وبنك البركة مصر وبنك بلوم مصر، حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠٠)، (٠.٠٠٠٠) على التوالى. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الرابع وجود إختلافات معنوية بين بنك الإسكندرية وبنك البركة مصر وبنك بلوم مصر، حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠٠) و(٠.٠٢٨) على التوالى. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الخامس وجود فروق معنوية بين بنك البركة مصر والبنك المصرى لتنمية الصادرات وبنك بلوم مصر، حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠٠)، (٠.٠١٢) على التوالى. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب

السادس وجود فروق معنوية بين البنك المصرى لتنمية الصادرات وبنك بلوم مصر، حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠١).

وفى ضوء ما سبق من عرض لنتائج تحليل التباين يمكن رفض الفرض العدم القائل " لا توجد إختلافات معنوية بين البنوك فيما يتعلق بملائمة رأس المال الذى يستند على نسبة رأس المال (رأس المال الأساسى + رأس المال المساند)/ الأصول الخطرة والمكود بالرمز *C2*) "، وقبول الفرض البديل توجد فروق معنوية بين البنوك.

جـــــــدول رقـــــــم (٧)

نتائج تحليل التباين فى إتجاه واحد بشأن معنوية الإختلافات بين البنوك ف يما يتعلق بملائمة رأس المال (*c3*) وتقاس بنسبة راس المال (اساسى+ المساند)/ الودائع

المتغير	البيـــــــــــان	مجـ المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية
C3	بين المجموعات	٠.٠٢٦	٦	٠.٠٠٨	٣٢.٧٩٢	٠.٠٠٠
	داخل المجموعات	٠.٠١٨	١٣٣	٠.٠٠٠		
	الإجمالى	٠.٠٤٤	١٣٩			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

يلاحظ من الجدول رقم (٧) وجود إختلافات معنوية بين البنوك محل الدراسة فيما يتعلق كفاية رأس المال مقاسا بنسبة رأس المال (رأس المال الأساسى + رأس المال المساند) / الودائع، والتى يرمز لها بالرمز (*C3*)، حيث بلغت المعنوية (٠.٠٠٠)، كما بلغت قيمة (ف) نحو (٣٢.٧٩٢). وترجع الفروق المعنوية بين البنوك فيما يتعلق بملائمة رأس المال مقاسا بالطريقة المشار إليها إلى عدة أسباب أولها وجود إختلافات معنوية بين بنك الإتحاد الوطنى والبنك المصرى الخليجى والبنك التجارى الدولى وبنك االإسكندرية وبنك البركة مصر ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٢) و(٠.٠٠٤) و(٠.٠٠٥) و(٠.٠٠٠) بالترتيب. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الثانى وجود إختلافات معنوية بين البنك المصرى الخليجى والبنك التجارى الدولى وبنك الإسكندرية والبنك المصرى لتنمية الصادرات وبنك بلوم مصر، حيث بلغت قيمة المعنوية (٠.٠٠٠) و(٠.٠٠٠) و(٠.٠٠٠) و(٠.٠٠٠) على الترتيب. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الثالث وجود إختلافات معنوية بين البنك التجارى الدولى وبنك البركة مصر، حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠). كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الرابع وجود إختلافات معنوية بين بنك االإسكندرية وبنك البركة مصر، حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠). كما تشير نتائج الإختبارات

البعدية إلى السبب الخامس وجود إختلافات معنوية بين بنك البركة مصر والبنك المصرى لتنمية الصادرات وبنك بلوم مصر، حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠)، (٠.٠٠٠) على التوالى.

وفى ضوء ما سبق من عرض لنتائج تحليل التباين يمكن رفض الفرض العدم القائل " لا توجد إختلافات معنوية بين البنوك فيما يتعلق بملائمة رأس المال الذى يستند على نسبة رأس المال (رأس المال الأساسى + رأس المال المساند)/ الودائع والمكود بالرمز *C3*) "، وقبول الفرض البديل توجد فروق معنوية بين البنوك.

جدول رقم (٨)

نتائج تحليل التباين فى إتجاه واحد بشأن معنوية الإختلافات بين البنوك ف يما يتعلق بملائمة رأس المال (*c4*) وتقاس بنسبة راس المال (الاساسى +المساند)/ (مخاطر البنود داخل الميزانية + مخاطر خارج الميزانية)

المتغير	البيان	مجـ المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية
C4	بين المجموعات	٠.٠٦٠	٦	٠.٠١٠	٧.٨٧٨	٠.٠٠٠
	داخل المجموعات	٠.١٦٨	١٣٣	٠.٠٠١		
	الإجمالى	٠.٢٢٨	١٣٩			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

يلاحظ من الجدول رقم (٨) وجود إختلافات معنوية بين البنوك محل الدراسة فيما يتعلق كفاية رأس المال مقاسا بنسبة رأس المال (رأس المال الأساسى + رأس المال المساند) / (مخاطر البنود داخل الميزانية + مخاطر البنود خارج الميزانية)، والتى يرمز لها بالرمز (*C4*)، حيث بلغت المعنوية (٠.٠٠٠)، كما بلغت قيمة (ف) نحو (٧.٧٨٧). وترجع الإختلافات المعنوية بين البنوك فيما يتعلق بملائمة رأس المال مقاسة بالطريقة المشار إليها إلى عدة أسباب أولها وجود إختلافات معنوية بين بنك الإتحاد الوطنى والبنك التجارى الدولى ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠١٨). كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الثانى وجود إختلافات معنوية بين البنك المصرى الخليجى والبنك التجارى الدولى، حيث بلغت قيمة المعنوية (٠.٠١٦). كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الثالث وجود إختلافات معنوية بين البنك التجارى الدولى وبنك البركة مصر والبنك المصرى لتنمية الصادرات، حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٣) و(٠.٠٠٠). كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الرابع وجود إختلافات معنوية بين بنك االإسكندرية والبنك المصرى لتنمية الصادرات، حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠١). كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الخامس وجود إختلافات معنوية بين البنك المصرى لتنمية الصادرات وبنك بلوم مصر، حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠).

وفى ضوء ما سبق من عرض لنتائج تحليل التباين يمكن رفض الفرض العدم القائل " لا توجد إختلافات معنوية بين البنوك فيما يتعلق بملائمة رأس المال الذى يستند على (الرافعة المالية) نسبة رأس المال (رأس المال الأساسى + رأس المال المساند)/ (المخاطر البنود داخل الميزانية + مخاطر البنود خارج الميزانية) والمكود بالرمز *C4*. " وقبول الفرض البديل توجد فروق معنوية بين البنوك.

جدول رقم (٩)

نتائج تحليل التباين فى إتجاه واحد بشأن معنوية الإختلافات بين البنوك ف يما يتعلق بملائمة رأس المال (*c5*) وتقاس بنسبة رأس المال (الأساسى +المساند) / (خطرالإئتمان + خطر التشغيل + خطر السوق)

المتغير	البيـــــــــــان	مجـ المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية
C5	بين المجموعات	٠.٠١٠	٦	٠.٠١٠	٤٢.٩٤٦	٠.٠٠٠
	داخل المجموعات	٠.٠٠٥	١٣٣	٠.٠٠١		
	الإجمالى	٠.٠١٥	١٣٩			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

يلاحظ من الجدول رقم (٩) وجود إختلافات معنوية بين البنوك محل الدراسة فيما يتعلق كفاية رأس المال مقاسا بنسبة رأس المال (رأس المال الأساسى + رأس المال المساند) / (خطر الإئتمان + خطر التشغيل + خطر السوق)، والتى يرمز لها بالرمز (*C5*)، حيث بلغت المعنوية (٠.٠٠٠)، كما بلغت قيمة (ف) نحو (٤٢.٩٤٦). وترجع الفروق المعنوية بين البنوك فيما يتعلق بملائمة رأس المال مقاسا بالطريقة المشار إليها إلى عدة أسباب أولها وجود إختلافات معنوية بين بنك الإتحاد الوطنى والبنك المصرى الخليجى والبنك التجارى الدولى وبنك الإسكندرية وبنك بلوم مصر ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠) للبنوك المذكورة. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الثانى إختلافات فروق معنوية بين البنك المصرى الخليجى والبنك التجارى الدولى وبنك الاسكندرية والبنك المصرى لتنمية الصادرات، حيث بلغت قيمة المعنوية (٠.٠٠٠) للبنوك سالفة الذكر. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الثالث وجود إختلافات معنوية بين البنك التجارى الدولى وبنك البركة مصر والبنك المصرى لتنمية الصادرات وبنك بلم مصر، حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠) لجميع البنوك. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الرابع وجود إختلافات معنوية بين بنك االإسكندرية وبنك البركة مصر والبنك المصرى لتنمية الصادرات وبنك بلوم مصر، حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠) و(٠.٠٠٥) و(٠.٠٠٠) على التوالى. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الخامس وجود إختلافات معنوية بين بنك البركة مصر والبنك المصرى لتنمية الصادرات، حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠١). كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب السادس وجود فروق معنوية بين البنك المصرى لتنمية الصادرات وبنك بلوم مصر، حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠).

وفى ضوء ما سبق من عرض لنتائج تحليل التباين يمكن رفض الفرض العدم الفرعى (٥/١) القائل " لا توجد إختلافات معنوية بين البنوك فيما يتعلق كفاية رأس المال (بازل *II*) الذى يستند على نسبة رأس المال (رأس المال الأساسى + رأس المال المساند)/ (خطر الإئتمان + خطر التشغيل + خطر السوق) والمكود بالرمز *C5* "، وقبول الفرض البديل والذى يقضى بوجود توجد إختلافات معنوية بين البنوك.

وفى ضوء ما سبق من عرض لنتائج تحليل التباين ذات الصلة بالمؤشرات الفرعية الخاصة برأس المال يمكن رفض الفرض العدم الثانى القائل "لا توجد إختلافات معنوية بين البنوك فيما يتعلق بملائمة رأس المال " وقبول الفرض البديل والذى يقضى بوجود توجد إختلافات معنوية بين البنوك.

٣/٢ نتائج تحليل التباين بين البنوك بشأن قرار الإئتمان فى البنوك المصرية:

اعتمدت الدراسة على تحليل التباين فى اتجاه واحد للتعرف على مدى وجود إختلافات معنوية بين البنوك بشأن قرارات الإئتمان، حيث تم قياس قرار الإئتمان من خلال المتغير (*Y*) ويقاس بنسبة حجم القروض / الأصول، ويتضمن الجدل رقم (١٠) نتائج هذا التحليل لقياس قرار الإئتمان حجم القروض / الأصول.

جدول رقم (١٠)

نتائج تحليل التباين فى إتجاه واحد بشأن معنية الإختلافات بين البنوك فيما يتعلق بقرار الإئتمان (*Y*) وتقاس بنسبة حجم القروض / الأصول

المتغير	البيان	مجـ المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	المعنوية
Y	بين المجموعات	٠.٠٢٧	٦	٠.٠٨٢	٢١.٤٦٤	٠.٠٠٠
	داخل المجموعات	٠.٠٢٨	١٣٣	٠.٠٠٣		
	الإجمالى	٠.٠٥٤	١٣٩			

المصدر: نتائج التحليل الإحصائى

يلاحظ من الجدول رقم (١٠) وجود إختلافات معنوية بين البنوك محل الدراسة فيما يتعلق بقرار الإئتمان مقاسا بنسبة جحم القروض / الأصول، والتى يرمز لها بالرمز (*Y*)، حيث بلغت المعنوية (٠.٠٠٠)، كما بلغت قيمة (ف) نحو (٢١.٤٦٤). وترجع الفروق المعنوية بين البنوك فيما يتعلق بقرار الإئتمان مقاسا بالطريقة المشار إليها إلى عدة أسباب أولها وجود فروق معنوية بين بنك الإتحاد الوطنى من ناحية وكل من بنك البركة مصر وبنك يلوم مصر ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٠) و(٠.٠٠٠) بالترتيب، كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الثانى

وجود إختلافات معنوية بين البنك المصرى الخليجى والبنك التجارى، وبنك البركة مصر، والبنك المصرى لتنمية الصادرات، وبنك بلوم مصر ومن ناحية أخرى حيث بلغت قيمة المعنوية نحو (٠.٠٠٣) و(٠.٠٠١) و(٠.٠٠٢) و(٠.٠٠٤) بالترتيب. كما تشير نتائج الإختبارات البعدية إلى السبب الثالث للفروق المعنوية بين البنوك يرجع إلى وجود فروق معنوية بين البنك التجارى الدولى من ناحية وكل من بنك الإسكندرية والبنك المصرى لتنيمة الصادرات، ومن ناحية اخرى حيث بلغت قيمة المعنوية (٠.٠٠٠) و(٠.٠٠٠) بالترتيب. كما أظهرت نتائج الإختبارات البعدية أن السبب الرابع للإختلافات المعنوية بين البنوك فيما يتعلق بقرار الإئتمان يرجع إلى الفروق المعنوية الكامنة بين بنك االبركة مصر من ناحية وكل من بنك مصر وبنك بلوم مصر، ومن ناحية اخرى حيث بلغت المعنوية (٠.٠٠٠) و(٠.٠٠٠) لكل منهما. كما أظهرت الإختبارات البعدية أن السبب الخامس للفروق المعنوية بين بنك البركة مصر والبنك المصرى لتنمية الصادرات حيث بلغت المعنوية (٠.٠٠٠)، كما تشير النتائج البعدية أن السبب السادس يرجع لوجود فروق معنوية بين البنك المصرى لتنمية الصادرات وبنك بلوم مصر حيث بلغت قيمة المعنوية على (٠.٠٠٠).

وفى ضوء ما سبق من عرض لنتائج تحليل التباين يمكن رفض الفرض العدم الثالث القائل " لا توجد اختلافات معنوية بين البنوك فيما يتعلق بقرار الإئتمان الذى يستند على نسبة حجم القروض/ الأصول ويرمز له بالرمز Y "، وقبول الفرض البديل توجد فروق معنوية بين البنوك.

٤ – خـــــاتمـــــة الـــــدراســـــة:

١/٤ – نتـــائـــج الـــدراســـة:

١/١/٤ رفض الفرض العدم الأول القائل " لا يوجد إختلاف معنوى بين البنوك فيمـــا يتعلـــق بنســـب السيولة "، وقبول الفرض البديل يوجد إختلاف معنوى بين البنوك فيما يتعلق بنسب السيولة.

٢/١/٤ رفض الفرض العدم الثانى القائل " لا يوجد إختلاف معنوى بين البنوك فيما يتعلق بنسب رأس المال "، وقبول الفرض البديل يوجد إختلاف معنوى بين البنوك فيما يتعلق بنسب رأس المال.

٣/١/٤ رفض الفرض العدم الثالث القائل " لا يوجد إختلاف معنوى بين البنوك فيمـــا يتعلـــق بقـــرار مـــنح الإئتمان "، وقبول الفرض البديل يوجد إختلاف معنوى بين البنوك فيما يتعلق بقرار منح الإئتمان.

٢/٤ التـــــــوصيـــــــات:

فى ضوء نتائج الدراسة التى تم التوصل إليها، يمكن تقديم بعض التوصيات التـــى تســـاهم فـــى مجال موضوع الدراسة والخاص مدى الإختلاف فى نسب السيولة ونسب ر؟أس المال وقرارات مـــنح الإئتمان بالبنوك وذلك على النحو التالى:

١/٢/٤ ضرورة الإهتمام بنسب رأس لوجود فروق ذات دلالة معنوية مع قرارت منح الإئتمان، ولأنها تمثل خط الدفاع للبنك فى إمتصاص الصدمات فى الآجل الطويل.

٢/٢/٤ ضرورة الإهتمام بنسب السيولة لوجود فروق معنوية بين البنوك، ولأنها تمثل خط الدفاع الثانى فى مواجهة الصدمات ولكن فى الآجل القصير.

٣/٢/٤ ضرورة الإهتمام بنسب رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل *II* ومتطلبات البنك المركزى المصرى.

٤/٢/٤ الإهتمام بنسب السيولة كمطلب من متطلبات الرقابة للبنك المركزى المصرى.

المـــــراجـــــع العـــــربيـــــة:

إبراهيم، محمد عبدالفتاح محمد. (٢٠٠٧). إطار محاسبى مقترح لأثر محددات أداء البنوك التجارية على معدل كفاية رأس المال لأغراض إدارة المخاطر المصرفية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص ص: ٨٩ – ١٢٨.

اسماعيل، محمود اسماعيل حافظ، ومحمود، منصور حامد. (٢٠٢١). أثر التكامل بين معدل كفاية رأس المال (*CAR*) والرافعة المالية (*Leverage*) طبقاً لإتفاقية بازل *III* على الإستقرار المالى للبنوك، المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة. (١) ١.

الحريث، محمد على عبود مجيد، حزورى، حسن احمد اسماعيل. (٢٠١٨). مخاطر الإئتمان وأثرها فى كفاية رأس المال المصرفى (دراسة تطبيقية)، جامعة حلب. ٢٤٤ – ٢٥٢.

السيد، نجلاء عطية محمد. (٢٠١٠). إطار محاسبي مقترح لترشيد قرارات منح الائتمان المصرفي بالتطبيق على القطاع السياحي، ماجستير محاسبة، كلية التجارية، عين شمس. ١-١٢٠.

الكيلانى، عبدالكريم الكيلانى، واخرون. (٢٠١٦). نظرية المحاسبة، الناشر دار المريخ للنشر. ١-٦٩٥.

المملوك، أنس هشام. (٢٠١٤). مخاطر الإئتمان وأثرها فى المحافظ الإستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة فى سورية، دكتوراة، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق. ١ – ٢٦٣.

النيف، خالد لافى، والقلاب، خلود ضيف الله. (٢٠١٨). العلاقة بين السيولة والربحية الملاءة فى المصارف الإسلامية، المجلة الأردنية فى الدراسات الإسلانية، (١) ١٦. ص ص ١٠٥-١٢٢.

بخيت، محمد بهاء الدين محمد، وعز الدين، أسر حسن يوسف. (٢٠١٨). أثر المحتوى المعلوماتى للسيولة المصرفية على ربحية البنوك التجارية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الليبية خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٦، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، (٢)٢. ص ص ١١٦-١٥٢.

جودة، محمد عبدالمنعم، وعامر، عزة عبدالسلام ابراهيم. (٢٠٠٨). إدارة مخاطر الإئتمان فى البنوك التجارية دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة – جامعة المنوفية (١) ٣، ص ص: ١٨٣ – ٢٤٤.

حجازى، وفاء يحيى احمد. (٢٠٠٠). المحاسبة عن القروض والإئتمان، مركز التعليم المفتوح برنامج محاسبة البنوك والبورصات، كلية التجارة، جامعة بنها (بدون ناشر)، ص ص ١- ١٩٤.

حسن، نشأت عواد السيد. (٢٠١٦). تقييم أداء البنوك المصرية بأستخدام *CAMELS*: (دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس. ص ص: ١-٨٥.

خلف، اسمهان، نقار، عثمان، شيخ السوق، ريما حيدر. (٢٠٢٠). أثر محددات الهيكل المالى فى هيكل رأس مال المصارف التجارية الخاصة فى سورية (دراسة حالة مصرف بيمو السعودى الفرنسى)، مجلة جامعة حماه، (٨) ٩، ص ص: ٢٠٧ – ٢٢٥.

رزق، علاء أحمد إبراهيم. (٢٠٢٢). نموذج مقترح للقياس والإفصاح عن مفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة فى البنوك التجارية لتقييم القدرة على الإستمرار دراسة نظرية تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، (٢) ٣، ص ص ٦٩-١٣٥.

شرف، آية أحمد. (٢٠١٤). اثر تطور القيود الرقابية على اداء البنوك في إطار منهج *CAMELS*، رسالة ماجستير، كلية التجارة إدارة الاعمال، عين شمس. ٢-٥٤.

صالح، نرمين محمد شاكر ابراهيم، وعلى، عبدالوهاب نصر. (٢٠٢١). أثر مستوى الإفصاح عن كفاية رأس المال وإدارة المخاطر ذات الصلة على قيمة البنك التجارى – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، (٢) ٥، ص ص ٥٠-١٠٨.

عبد الجواد، راضى السيد. (٢٠٢١). تأثير كفاية رأس المال على الأداء المالى للقطاع المصرفى فى مصر، مجلة كلية السياسة والإقتصاد، (٩) ١٠، ص ص: ١-٣٧.

عبدالحافظ، السيد البدوى. (٢٠٠٠). السيولة ومعدلات العائد على الأسهم العادية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، (١) ١. ص ص ١٧٩ – ٢٠٠.

عزام، محسن عبيد عبدالغفار يونس. (٢٠١٩). استخدام النظم الخبيرة فى الكشف عن مدى تعرض شركات الصناعات المعدنية المصرية لمخاطر الإفلاس ومخاطر الإئتمان دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية. (٤). ٢٨٧ – ٣٣٠.

عمران، قاسم على. (٢٠١٩). كفاية رأس المال وأثرها على مخاطر السيولة المصرفية دراسة تطبيقة فى مصرفي الوطنى الإسلامى والتجارى العراقى للمدة (٢٠١٢ – ٢٠١٧)، مجلة جامعة بابل. (٢٧) ٢. ٦٧ – ٧٩.

غالى، أشرف أحمد محمد. (٢٠٢٢). قياس أثر المستوى الإختيارى للاحتفاظ بالنقدية على مؤشرات الربحية المصرفية والقيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية: نماذج مقترحة وأدلة تطبيقة من القطاع المصرفى المصرى، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، (٢) ٦. ص ص ٤٠٧-٤٨٥.

فارس، حسن اسماعيل. (٢٠١٥). تأثير المخاطر المصرفية على الأداء المالى وانعكاستهما على القيمة السوقية لأسهم البنوك التجارية المقيدة فى بورصة الأوراق المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (٤) ٤٥، ص ص ١٧٧-٢٤٧.

محمد، أمجد ابراهيم آدم. (٢٠٢١)، العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة فى القطاع المصرفى السعودى، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، كلية العلوم والدراسات الإنسانية بحريملاء، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، (٣) ٢٩. ص ص ٣٥-٥٩.

مرزوق، عبدالعزيز على، المسيرى، محمد فتحى محمد، مراد، هبة محمود سعد. (٢٠٢٠). تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان على الأداء المالى للبنوك التجارية: دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة فى البورصتين المصرية والسعودية، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة. (١٠) ٦. ٢٠٥-٢٤٥.

المراجع الإنجليزية:

Etab, M., & El-Moslemany, R. (2020). Financial performance comparison of Islamic and traditional banks in emerging markets. Alexandria Journal of Accounting Research, 4(2), 2-43.

Guan, F., Liu, C., Xie, F., & Chen, H. (2019). Evaluation of the competitiveness of China's commercial banks based on the G-CAMELS evaluation system. Sustainability, 11(6), 1791.

Mobark, Salah Mobark. (2020). The Impact of Liquidity risk management on financial Performance of the Islamic banks in Egypt. Alexandria Journal of accounting Research , (4) 2 , pp 541-565.

Nicolae, B., & Maria-Daciana, R. C. (2014). Study regarding the financial stability of commercial banks listed on Bucharest Stock Exchange of CAMELS rating outlook. Journal of International Studies, 7(3).

Tiryaki, G. (2011). Basel regulations, economic capital and their implications for the Turkish banking industry. Doğuş Üniversitesi Dergisi, 10(1), 118-133.